قصة الديمقراطية منذ دستور 1923

بقلم : عبد العزيز عبد الهادي

كان عندنا منذ سنة 1923 دستور وبرلمان تكون منمجلسين شيوخ ونواب ومع ذلك فشلت الديمقراطية وكان عندنا منذ سنة 1955 دستور ومجلس امة ومع ذلك فقد فشلت الديمقراطية .

وكان ولا يزال عندنا منذ سنة 1971 دستور ومجلس شعب يتمتع بالاستقرار والحرية ومع ذلك لم تتوفر فيه مبادئ الديمقراطية الصحيحة لان الحرية شئ والديمقراطية الصحيحة شئ آخر فالحرية فرع من الديمقراطية ولكن الديمقراطية ليست هى الحرية فقط .

بدأت الديمقاطية عندنا منذ 15 مارس سنة 1924 بوجود لبيؤيمان ولكن افسدها عوامل ثلاثة اولها الاستعمار وثانيها القصر وثالثها صراع الاحزاب على كراسى الحكم والنيابة ، اما الاستعمار فقد اراد ان يفوض دعائم ثورة 1919 ويفرق القوى ويفتت الجهود فالقى بتصريح 28 فبراير سنة 1922 ليصرفنا عن الجهاد ضده وتحقق له ما اراد .

اما القصر فقد انتهز هذه الفرصة ليفرض استبداده وتسلطه على الحكم فتحالف مع الاستعمار وجعل الحياة النيابية كلعبة الكراسى يجلس عليها من يشاء ويقصى عنها من يشأ ويفرض الدستور الذى يشاء ويكون البرلمان كيفما يشاء .

الراسمالية والاقطاع

اما الاحزاب فقد تصدرها الراسماليون والاقطاعيون الذين كان هدفهم الوحيد الفوز بكراسى الحكم لهم ومقاعد البرلمان لانصارهم ولو على حساب المصالح الوطنية دون ان يكون لهم اهداف سياسية او اجتماعية او ثقافية او سياسية وانقسمت الاحزاب الى قسمين (اولها) حزب الوفد (وثانيها) احزاب خصوم الوفد من دستوريين واتحاديين وشعبيين وسعديين وكتليين ووطنيين وكلهم اقليات تجمعهم رابطة واحدة وهى مخاصمة الوفد ومحاربته مهما كان الثمن ، وانحصرت مبادئ الفريقين فى امر واحد وهو : الوصول الى كراسى الحكم ومقاعد البرلمان .

واصبح الناخب حائرا بين الفريقين لا يعرف من امره اكثر من ان يعطى صوته لمرشح الوفد عن عاطفة او مرشح الاحزاب الاخرى وبمعنى آخر لمرشح الحكومة تحت تأثير من الضغط والارهاب واحيانا التزوير دون ان يكون لديه اى فكرة عن اهداف احد من الفريقين مما افقده اهتمامه بالمصلحة الوطنية وفتح عينيه على الرشوة ووقع تحت تأثير سماسرة الانتخابات .

واصبح النائب الوفدى مدينا فى ترشيحه وبخاصة للوفد وما كان يكنه الناس له من عاطفة رسبت فى قلوبهم منذ فجر الثورة ومالجهاد فى سنة 1919 كما اصبح نائب خصوم الوفد مدينا فى نجاحه للحكومة القائمة وما بذله رجال الادارة من نشاط وضغط وارهاب لانجاحه .

الخضوع لزعامة الحزب

وكانت نتيجة هذه المديونية ان اصبح الشيخ او النائب خاضعا لزعامة حزبه التى كثيرا ما كانت ترشح لمجرد الاخلاص لها او لمن يدفع الى خزائنها ولو انعدمت المقدرة والكفاءة واصبح التعاون بين البرلمان والحكومة متبادلا فى سبيل بقاء الحكومة فى الحكم وتمتع الشيخ اوالنائب بمغانم وابهة كرسى البرلمان .

كما كانت نتيجة ذلك انعدام المعارضة ونقد الحكومة ومحاسبتها محاسبة جدية على اخطائها وتحقيق اهداف وطنية واجتماعية محدودة اللهم الا معارضة هزيله محدودة من افراد يعدون على الاصابع اسعدهم الحظ بالافلات رغم ارادة الفريق الآخر فى البرلمان الذى اصبح بطغيان الاغلبية المدينة للحكومة القائمة بالولاء برلمان الحزب الواحد او برلمان (آمين) ثم الانتقال الى جدول الاعمال وكرقهة الشطرنج يلعب بها الاستعمار او القصر فيقيل الحكومات ويحل البرلمانات واذ اعيدت فلاجل محدود واصبح البرلمان مرتبطا وجودا وعدما بالحكومة القائمة مما صرف اعضاءه والاهتمام بالمصالح الوطنية والاجتماعية الشعبية الى تحقيق مصالهم الشخصية دون معارضة قوية جدية تحد من شطط الحكومة وتحاسبها على اخطائها ، ومادامت الحياة النيابية قد انعدمت فيها مثل هذه المعارضة فقد فشلت فيها الديمقراطية .

وفى سنة 1955 اعلن الدستور وقعد مجلس امة لم يلبث طويلا حتى حل واستبدل بمجلس آخر كان دخوله اقرب الى التعيين عن طريق اغلاق الدوائر فى وجه الانتخاب . ومع ذلك فقد كان ستارا لحكم فردى وانعدمت فيه المعارضة وبلغ الامر الى اقصاء الوزير المعارض عن منصبه فى الوزارة ، اما بعد سنة 1971 فقد وضع دستور وعقد مجلس امة يتمتع بالحرية وفيه رجال يتصفون بالشجاعة فمنهم من نقد الحراسات وتمسك بالغائها وحالفه التوفيق فى ذلك ومنهم من وقف فى شجاعة لينقد الحكومة من بعض الصفقات والتصرفات ومع ذلك فلم تتوافر فى هذه المجالس الديموقراطية الصحيحة ..

معارضة قوية

ان الديموقراطية الصحيحة لا تكون الا اذا توافرت معارضة قوية متماسكة متساندة منظمة ويهيا لها وسائل السير والنجاح فى مهمتها داخل قاعة المجلس وخارجها فى ابنية سواء كانت فى شكل تجمع او منابر او احزاب وليست معارضة فردية يرتفع بها صوت او صوتان ثم تخفت بالانتقال الى جدول الاعمال والحق اننا الى اللآن كمن رقص على السلم فلا نحن اخذنا بديموقراطية الفرد وما فيها من تعدد الاحزاب ولا ديموقراطية الشرق وما فيها من عيوب الحزب الواحد وتسلط الزعماء .

اما طلب انشاء منابر او احزاب فقد جاء متأخرا ونحن على وشك انتهاء مدة المجلس الحالى كما انه سابق لاوانه لان الموقف السياسى والعسكرى والاقتصادى يدعو الى التريث كما اننا قادمون على انتخابات لمجلس جديد

وعلى كل مرشح يعلن برنامجه للشعب الذى هو المرجع الاول فى التقدير والاختيار فاذا ما تمالانتخاب وتوحدت برامج البعض كان هناك مجال لنشأة لا لانشاء المنابر او الاحزاب ووجد تفاوت فى الرآى لا على المبادئ الاساسية والمصالح الوطنية وانما على طرق التنفيذ وسبل الوصول الى تحقيقها .

والله الهادى الى سبيل الرشاد ،،،

www.anwarsadat.org